Analysis of trade activities and its Distribution in Basra city field study

Lecturer : Ahmed Saddam Abdul Sahib
Arab Gulf Studies Center
Basrah University

Abstract

This study takles the internal commercial movement in Basrah city. The first section reviews commercial activities types, and the number of traders depending on a selected sample consist of (500) statistical form. The study found that food, and house equipments occupy the highest relative significance .This can be due to commercial openness that Iraqi economy is witnessing in general after the end of economic embargo. Iraqi market witnesses a big increase in food imports, and commercial openness to foreign markets, accompanied by a raise in individual income of public sector employers.

The study also sheds light on the geographic distribution of traders. It is found that traders are concentrated in Alashar area due to its considered position, as Alashar area is considered the main commercial centre for the majority of Basrah population .The study ends with conclusions, and some recommendations .

تحليل الأنشطة التجارية وتوزيعها في البصرة – دراسة ميدانية

م. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة

الملخص :

يركز هذا البحث على واقع النشاط التجاري في مدينة البصرة ، إذ يستعرض في فقرته الاولى أنواع الانشطة التجارية وعدد التجار في المدينة معتمداً على عينة مختارة مكونة من (٥٠٠) استمارة إحصائية اعتمد عليها الباحث في تحليل البيانات . وقد تبين من خلال البحث ان المتاجرة بالمواد الغذائية والاجهزة المنزلية تحتل الاهمية النسبية الاكبر بسبب حالة الانكشاف الغذائي والتجاري التي يعانيها الاقتصاد العراقي بشكل عام، حيث تزداد الاستيرادات من المواد الغذائية نتيجة لذلك فضلاً عن الانفتاح التجاري على الاسواق الخارجية وارتفاع الدخول الفردية لشريحة كبيرة من الموظفين في القطاع العام وازدياد الطلب على أنواع عديدة من ا لمواد الغذائية والمنزلية المستوردة.

كما تناول البحث توزيع التجار جغرافيا في مدينة البصرة، إذ يؤكد تركزهم الكبير في منطقة العشار كنتيجة لعدم وجود التوسعات الحضرية والتجارية حيث تعد هذه المنطقة المركز التجاري الرئيس لعموم السكان في البصرة.

يتطرق البحث ايضاً الى دراسة مناشىء الاستيراد للسلع الموجودة في السوق المحلي في مدينة البصرة إعتماداً على الاستمارة الاحصائية، فضلا عن تناول السلع الاكثر مبيعاً للمستهلكين، ثم ينتهي باهم الاستنتاجات والمقترحات .

المقدمة :

من أجل الحصول على بعض المؤشرات ع ن الواقع التجاري في البصرة وتلافيا لانعدام قاعدة بيانات خاصة بالتجار والحركة التجارية أو بسبب الصعوبات الإدارية التي تعتري الحصول عليها من الدوائر والمؤسسات الرسمية والخاصة تم اللجوء إلى تنظيم استمارة استبانة إحصائية لأنواع الأنشطة التجارية وعدد التجار مكونة من (٥٠٠) استمارة وطرحت على مناطق جغرافية مختلفة في مدينة البصرة. فبعد الحرب الاخيرة وتغيرات الفلسفة الاقتصادية للدولة الرامية الى الانفتاح على الخارج وحرية التجارة ومع تدهور القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية بشكل كبير فضلاً عن عدم وجود سياسة إقتصادي ة سليمة لدعم هذه القطاعات فقد أُغرق السوق المحلي بمختلف السلع المستوردة المنزلية والغذائية التي بينت عمق الانكشاف والاعتماد على السلع الاجنبية كنتيجة للاختلالات الهيكلية المعروفة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بشكل عام.

فرضية البحث:

يعاني السوق ا لمحلي في مدينة البصرة من تعدد مناشىء الاستيراد ومشكلة إغراق السوق بالسلع الاجنبية وخاصة السلع المنزلية والمواد الغذائية التي تمثل الاهمية النسبية الاكبر من حيث المتاجرة والاستهلاك .

مشكلة البحث:

عدم وجود صناعات ومنتجات محلية يمكن ان تحل بوصفها منافسا قويا للسلع المستوردة من الخارج وللحد من الاستيرادات الاستهلاكية اليومية .

أهمية البحث:

تتبين أهمية البحث من خلال تحليل واقع الانشطة التجارية في البصرة ومناشىء الاستيراد التي تبين مدى إعتماد السوق العراقي عليها لا سيما الاستيرادات الغذائية اذ يتضح عمق انكشاف واعتماد السوق المحلية على الاستيرادات إذ تبرز الحاجة الى تنشيط القطاعات التي تساهم في تقليل الاعتماد على المنتجات الغذائية والسلع الصناعية المستوردة .

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان عمق الاختلال الهيكلي ومشكلة الاغراق إذ تحتل السلع الاجنبية أهمية نسبية كبيرة من حيث الاستهلاك والمتاجرة مقارنة بالسلع المصنعة محلياً. لذا سيتناول البحث المحاور التالية:

أولاً :الانشطة التجارية وأهميتها النسبية في البصرة.

ثانياً: مناطق التجارة في البصرة.

ثالثاً: إتجاه التجارة وتوزيعها في البصرة.

رابعاً: مناشىء الاستيراد والسلع الاكثر مبيعاً للمستهلك المحلي في البصرة.

خامساً: الاستنتاجات والمقترحات.

أولاً: الأنشطة التجارية وأهميتها النسبية في البصرة :

تبين من خلال الاستبانة أن المتاجرة بالمواد الغذائية احتلت المرتبة الأولى في حجم العينة وبنسبة مساهمة ت قدر بـــ (٢٠%) من إجمالي الأهمية النسبية للعينة المختارة ، فيما يمثل بيع المواد الكهربائية والمنزلية المعمرة المرتبة الثانية وبأهمية نسبية قدرت بـــ (١٩%) من إجمالي الأهمية النسبية للعينة وللمدة نفسها ثم تأتي بعدها تجارة الأصباغ والمواد الإنشائية بنسبة (٩%) فيها مثلت مجالات التجارة الأخرى نسباً متدنية تراوحت ما بين (٢% – ٨%).

جدول رقم (١)

أنواع الأنشطة التجارية وعدد التجار والأهمية النسبية لتجار العينة

ت	التجارة	العدد	الأهمية النسبية(%)
١	مواد أولية متنوعة	٢	–
٢	أخشاب	٢	–
٣	مواد غذائية	٩٨	٢٠
٤	أقمشة	٢٥	٥
٥	أصباغ ومواد انشائية	٤٥	٩
٦	أثاث وموبيليات	٢٠	٤
٧	صابون ومواد تجميل	٢	–
٨	صحيات وسيراميك	٣١	٦
٩	مواد كهربائية	٢٨	٦
١٠	أجهزة منزلية معمرة	٩٧	١٩
١١	عطور	١١	٢
١٢	صياغة	١	–

١٣	بيع الحبال وشباك الصيد	١	-
١٤	سجاد ومفروشات	٤	-
١٥	أوانٍ منزلية	٢	-
١٦	حلويات	٤	-
١٧	أحذية	٣	-
١٨	كماليات	٢٠	٤
١٩	ملابس جاهزة	١٠	٢
٢٠	لحوم مجمدة وألبان	٥	١
٢١	تجهيزات رياضية	١	-
٢٢	أستيراد قطع غيار السيارات	٣٨	٨
٢٣	أستيراد السيارات	٢	-
٢٤	مواد عازله للسطوح	٤	-
٢٥	حديد	٩	٢
٢٦	بيع الهواتف النقالة	٦	١
٢٧	فواكة وخضراوات	٤	-
٢٨	قرطاسية	٣	-
٢٩	تمور	١	-
٣٠	سكائر	١	-
٣١	تجارة عامة	١	-
٣٢	حاسبات وموادها	٢	-
٣٣	فارغ (مهملة)	١٧	٣
	مجموع العينة	٥٠٠	١٠٠% (*)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة .

(*) (٨%) تمثل إجمالي النسب الضئيلة الممثلة بالعلامة (ـــــ) في الجدول .

يوضح الجدول رقم (١) أنواع الأنشطة التجارية للعينة المختارة والمكونة من (٥٠٠) استمارة إحصائية تم توزيعها على مختلف التجار في مناطق وأسواق مختلفة في محافظة البصرة ، إذ نلاحظ أن تجار المواد الغذائية يمثلون أهمية كبيرة من حيث عدد المتاجرين في هذا النشاط إذ يحتلون أهمية نسبية تقدر بـــ (٢٠%) من إجمالي الأهمية النسبية في العينة المختارة.

إن السبب الرئيس الذي جعل من المتاجرة بالمواد الغذائية تحتل النسبة الاكبر هو حالة الانكشاف الغ ذائي التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فبعد نهاية الحرب على العراق في نيسان ٢٠٠٣ زادت الاستيرادات من المواد الغذائية كنتيجة لتدهور الانتاج الزراعي إذ اصبح الاقتصاد العراقي مستورداً كاملاً للغذاء من الدول المجاورة ودول اخرى، كما ان تلكؤ عملية توزيع المواد ا لغذائية او نقصانها ضمن مفردات البطاقة التموينية جعل كثير من المستهلكين يلجأون الى السوق المحلي لسد

الحاجة المطلوبة مما ساعد ذلك زيادة الطلب لا سيما على السلع الغذائية المستوردة التي لا يمكن الحصول عليها ضمن مفردات البطاقة التموينية، فضلاً عن ذلك ان رفع الحصار الاقتصادي وتغيير الاجراءات والقيود المفروضة على استيراد السلع بانواعها المختلفة شجع التجار على استيراد انواع عديدة من المواد الغذائية الى السوق العراقي إذ تشكل المواد الغذائية أهمية كبيرة من حيث الاستهلاك اليومي كما هو معروف ، مما يشجع ذلك ممارسة وإقبال التجار لهذا النوع من الأنشطة التجارية إذ تحقق المتاجرة بالمواد الغذائية أرباحاً أكبر للمتاجرين بها نظراً لسرعة بيع هذه السلع نسبة إلى السلع الأخرى، الكمالية مثلاً . كما تميزت اسعار المواد الغذائية بميلها المستمر نحو الارتفاع إذ يمكن عد ذلك حافزاً رئيساً ل تحول كثير من المحال التجارية الى المتاجرة بالمواد الغذائية.

وبعد المواد الغذائية تأتي الأجهزة المنزلية بالدرجة الثانية من حيث الأهمية النسبية إذ تمثل ما نسبته (١٩%) من إجمالي الأهمية النسبية للعينة المختارة ، إذ يمكن تفسير هذه النسبة بزيادة الطلب على السلع الكهربائية من قبل المستهلكين في البصرة بعد نهاية الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣ . إذ إن الظروف الاقتصادية في العقد الماضي سببت انخفاضاً كبيراً في الطلب على السلع الكهربائية على الرغم من حاجة المستهلكين إليها ، وكان ذلك بسبب تدني مستوى دخول الأفراد وانخفاض ال مستوى المعيشي إلى ما دون مستوى خط الفقر، إذ فقد دخول الأفراد توظف لتلبية متطلبات المأكل والملبس . وبعد رفع الحصار الاقتصادي والتحسن النسبي الذي طرأ على بعض دخول الأفراد لاسيما طبقة الموظفين في الدولة، ازداد الطلب على السلع الكهربائية لسد النقص الحاصل من هذ ه السلع، مما يمكن عد زيادة الطلب من قبل المستهلكين سبباً رئيساً لتشجيع التجار في الدخول بمثل هذا النشاط التجاري ، وقد تم ملاحظة ذلك واقعياً إذ ان كثيراً من المحال التجارية غيرت نمط أو نوع تجارتها إلى المتاجرة بالمواد الكهربائية المعمرة والأجهزة المنزلية الأخرى .

ومن الجدول ذاته يلاحظ أيضاً أن تجارة الأصباغ والمواد الإنشائية تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية وقد قدرت نسبتها بـــ (٩%) من إجمالي المساهمة

في الأهمية النسبية للعينة المختارة، ويمكن عد المبررات والأسباب المذكورة مسبقاً ضمن هذه الفقرة د افعاً رئيساً لوصول مستوى المتاجرة بالأصباغ والمواد الإنشائية إلى هذه المرتبة من حيث الأهمية . واحتل نشاط استيراد قطع غيار السيارات المرتبة الرابعة وبنسبة (٨%) ، إذ إن الظروف الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ساعدت على استيراد آلاف عديدة من السيارات المستعم لة إلى البلاد ومن الطبيعي أن يزداد نشاط استيراد قطع الغيار كسلع مكملة لهذه السيارات وغيرها من السيارات القديمة .

ثانياً: مناطق التجارة في البصرة :

يتركز العمل التجاري والتجار في محافظة البصرة في منطقة العشار إذ يبلغ عدد التجار فيها (٢٢٠) تاجراً حسب العينة المختارة ويمثلون ما نسبته (٤٤%) من إجمالي الأهمية النسبية للتركز الجغرافي للتجار في المحافظة . ويوضح الجدول التالي المناطق التجارية وعدد التجار والاهمية النسبية للعينة المختارة.

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي لتجار العينة في محافظة البصرة

ت	المنطقة الجغرافية	عدد التجار في المنطقة (حسب العينة)	الأهمية النسبية للعينة المختارة (%)
١	عشار	٢٢٠	٤٤
٢	٥ ميل	٢٦	٥.٢
٣	معقل	٣٨	٧.٦
٤	كرمة علي والهارثة	١٧	٣.٤
٥	الزبير	٤١	٨.٢
٦	البصرة القديمة	٣٦	٧.٢
٧	الجبيله	٧	١.٤
٨	الجنينة	٩	١.٨
٩	الجزائر	٨	١.٦
١٠	أبو الخصيب	٢٠	٤
١١	حمدان الصناعية	٧	١.٤
١٢	الشارع التجاري	٢٩	٥.٨
١٣	البراضعية	١	٠.٢
١٤	أم قصر	١٩	٣.٨
١٥	فارغ	٢٢	٤.٤
	العدد الكلي للعينه	٥٠٠	%١٠٠

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة.

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع التجار حسب المناطق الجغرافية وعددهم في كل منطقة ومن ثم الأهمية النسبية لهذا العدد ،إذ تأتي منطقة العشار بالمرتبة الأولى من حيث عدد التجار وتركزهم في هذه المنطقة ،حيث يمثلون الأهمية النسبية الأكبر، ويمكن إرجاع سبب هذا التركز في هذه المنطقة دون غيرها من مناطق البصرة إلى موقعها الجغرافي المميز وسط مركز مدينة البصرة ، وتاريخياً أي في مدة الثلاثينات والأربعينات وما بعدها من القرن الماضي كان العشار المركز التجاري الرئيس في البصرة لقربه من شط العرب ووجود مرسى السفن التجارية آنذاك، مما جعل من المحال والمراكز والمخازن التجارية تتركز ضمن هذه المنطقة ، ومنذ ذلك الوقت فقد أصبح التركز السكاني قريباً أو حول هذه المنطقة إذ غالباً ما يفضل السكان اختيار السكن المناسب والقريب من المناطق التجارية أو حولها . وحتى الوقت الحاضر يعد العشار الم ركز التجاري الرئيس لعموم السكان في محافظة البصرة على الرغم من وجود أسواق ومحال تجارية في مناطق أخرى، إذ غالباً ما يفضل السكان التبضع من منطقة العشار دون سواها من المناطق التجارية مما شجعت هذه الحالة على تركز التجار والمحال التجارية في تلك المنطقة بشكل أكبر نظراً لزيادة الطلب على السلع المعروضة ضمن هذه الرقعة الجغرافية نسبةً إلى مثيلاتها من السلع في المحال التجارية في المناطق الأخرى.

ثم تأتي مناطق مثل الزبير والمعقل بنسب (٨.٢%) ،(٧.٦%) لكل منهما على التوالي إذ يحتلان المرتبتين الثانية والثالثة، ومن ثم البصرة القديمة والشارع التجاري في منطقة الجنينة بنسب (٧.٢%) ،(٥.٨) لكل منهما على التوالي ضمن المرتبتين الرابعة والخامسة ، تليها في ذلك منطقة الهادي (٥ ميل) من حيث الأهمية النسبية لتركز التجار وبنسبة (٥.٢%) ،وتحتل المناطق الجغرافية الأخرى نسباً ضئيلة تتراوح ما بين (٤.٤% – ٠.٢%) من حيث تركز عدد التجار فيها.

ومما سبق ومن خلال النسب الموجودة في الجدول رقم (٢) يتبين أثر عدم وجود سياسة أقتصادية سليمة في مجال التوسع الحضري والتجاري داخل مدينة البصرة إذ تتركز التجارة في منطقة العشار منذ سبعينات القرن الماضي مما يحتم ذلك على

أهمية تغيير الخارطة التجارية في مدينة البصرة وتوسيعها الى المناطق الاخرى داخل المحافظة لا سيما وان عدد سكان المحافظة قد وصل الى (٢.٨٥) مليون نسمة ، إذ من المفترض ان تكون هناك مناطق تجارية اخرى تجعل من الاسواق أسواقاً تنافسية للتخلص من حالات الاحتكار التي قد تنشأ بين التجار . ان وجود أسواق تجارية رئيسة داخل مدينة البصرة وفي مناطق متعددة سوف يؤثر إيجاباً على حركة المستهلكين ضمن المناطق المختلفة وعدم تركزها في منطقة واحدة كما هو عليه الحال في وقتنا الحاضر، إذ ينطوي على ذلك توفير فرص تجارية لتشغيل عدد من الايدي العاملة، فضلاً عن الخدمات المرتبطة بها كالنقل . كما ان توزع التجارة في اكثر من منطقة سيعمل على تقليل حالات الازدحام، حيث تتوز ع حركة المتسوقين في اكثر من منطقة تجارية بدلاً من تركزها في منطقة واحدة إذ يتبين من خلال ذلك أهمية خطط العمران والتوسع الحضري في توسيع التجارة في مناطق متعددة قريبة من مركز المدينة.

ثالثاً: اتجاه التجارة وتوزيعها في البصرة :

من خلال دراسة العينة يتبين أن التجار يمارسون تجارتهم من جانب الاستيراد فقط ويعد الأمر منطقياً في ظل الظرف الحالي، إذ إن غالبية التجار في مناطق محافظة البصرة المختلفة هم في الأساس حلقة الوصل بين المستورد الرئيس وبين المستهلك النهائي أو تاجر المفرد ، كما ان غالبيتهم لا يملك منشآت أو معامل إنتاجية تساعدهم في تجارتهم المحلية وتصدير الفائض إلى خارج البلاد، فضلاً عن تدهور القطاع الانتاجي في فروع الاقتصاد المختلفة وتوقف حركة التجارة من جانب الصادرات بأستثناء النفط الخام وبعض المواد الاولية التي يتحكم القطاع العام بتصديرها . ومن ذلك يتبين من خلال العينة أن نسبة التجار المعتمدين على الاستيراد في ممارسة نشاطهم التجاري تبلغ (٦٨.٤%) من إجمالي المساهمة النسبية للعينة المختارة ، أما باقي النسبة والبالغة (٣١.٦%) فتمثل الأسئلة المتروكة بهذا الخصوص من قبل التجار الذين وزعت عليهم الاستمارات . ويوضح الجدول التالي إتجاه التجارة وتوزيعها في محافظة البصرة .

جدول رقم (٣)

اتجاه التجارة وتوزيعها في محافظة البصرة لعينة مختارة من التجار في محافظة البصرة

تجارة الاستيراد	تجارة التصدير	نسبة الاستيراد / العينة	فارغ ٠ متروك) / العينة
٣٤٢	صفر	٦٨.٤ %	٣١.٦ %
تجارة الجملة	تجارة المفرد	نسبة تجار الجملة/العينه	نسبة (متروك) فارغ/ العينة
٢٣٨	٢٦٢	٤٧.٦ %	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إستمارة الاستبانة .

ومن خلال الجدول (٣) يمكن بيان واقع تجارة الجملة والمفرد إذ يبلغ عدد تجار الجملة (٢٣٨) تاجراً الذين يشكلون نسبة (٤٧.٦%) من إجمالي العينة المختارة، ويشكل تجار المفرد ما نسبته (٥٢.٤%) .

لقد تميزت السوق المحلية في البصرة بتنوع المعروض من السلع المستوردة لا سيما سوق الخضر والفواكة بسبب تنوع مصادر الاستيراد من دول الجوار ودول اخرى حيث لا بديل عن الا ستيراد لهذه السلع بسبب عدم كفاءة الانتاج المحلي من هذه المواد في سد الاحتياجات المطلوبة بشكل كامل، وكذلك الحال بالنسبة الى السلع المعمرة إذ تعددت مناشىء الاستيراد من الاجهزة والمعدات، وهذا ما سيتم تناوله في الفقرة اللاحقة.

رابعاً- مناشىء الاستيراد والسلع الاكثر مبيعاً للمستهلك المحلي في البصرة :

سجلت كل من الصين وإيران والأمارات العربية المتحدة المراتب الثلاث الأولى على التوالي لكل منهما كمناش ئ رئيسة للاستيراد ضمن العينة المختارة من بين (٢٢) اختياراً لمختلف المناشئ إذ تمثل هذه الدول الشركاء التجاريين الرئيسين للسوق المحلي في مدينة البصرة . ويوضح الجدول التالي المناشىء الاستيرادية للمواد المستوردة لتجار العينة المختارة.

جدول رقم (٤)

المناشىء الاستيرادية الرئيسة للمواد المستوردة لتجار العينة في محافظة البصرة

ت	المنشأ الاستيرادي	العدد في العينة
١	الصين	٢٣٣
٢	إيران	١٩٤
٣	الأمارات العربية المتحدة	١٥٦
٤	الكويت	٦٣
٥	تركيا	٥٠
٦	سوريا	٦٤
٧	كوريا	٣٧
٨	ايطاليا	٢٠
٩	أوكرانيا	٤
١٠	العراق (محلي)	٢٨
١١	الأردن	١
١٢	اليابان	٢٩
١٣	تايلند	١
١٤	أوربا	٨
١٥	اندونيسيا	٨
١٦	الهند	١
١٧	مصر	١
١٨	باكستان	٣
١٩	ماليزيا	٣
٢٠	فرنسا	١
٢١	فيتنام	١
٢٢	أخرى	١٣٩
٢٣	فارغة	٤
	المجموع	١٠٤٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إستمارة الاستبانة.

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) إن الصين تمثل الأهمية النسبية الأولى إذ بلغت مساهمتها (٣٩.٩%) من إجمالي المساهمة النسبية للشركاء التجاريين، إذ يمكن تفسير ذلك بأنخفاض تكاليف السلع الصينية المستوردة كالسلع الكمالية ولعب الاطفال والملابس وغيرها، تأتي بعدها إيران في المرتبة الثانية بنسبة (٣٣.٢%) ثم الأمارات في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٦.٧%) ، ومما يجب ملاحظته في هذه الفقرة أن المناشىء الاستيرادية لا تعني بالضرورة بلد الصنع، إذ كما هو معروف أن

كثيراً من السلع في دولة الأمارات العربية المتحدة مثلاً يعاد تصديرها بعد أن يتم تجميعها في المناطق الحرة الموجودة في الامارات إذ إن معظم السلع قد صنعت أصلاً في دول أخرى، أو أن يكون أحياناً هناك سلع نصف مصنعة تقوم شركات اخرى بتجميعها وتصنيعها إلى سلع أخرى ذات قيمة مضافة أكبر يعاد تصديرها إلى الدول الأخرى ومن ضمنها العراق.

وفيما يخص السلع الاكثر مبيعاً للمستهلك المحلي في البصرة، تؤكد معلومات استمارة الاستبانة الإحصائية أن السلع الغذائية والمنزلية احتلت المرتبة الأولى ضمن (١٢) نوعاً من السلع التجارية المستوردة وبنسبة (٢٩%) من إجمالي المساهمة النسبية لمجموع السلع، تأتي بعدها الأجهزة المنزلية الكهربائية المعمرة بالمرتبة الثانية وبنسبة (٢٠.٨%) ثم الملابس الجاهزة بنسبة (٥.٦%). ويوضح الجدول التالي السلع الاكثر مبيعا للمستهلك المحلي في البصرة.

جدول رقم (٥)

أكثر أنواع المبيعات رواجاً للمستهلكين في البصرة ضمن العينة المدروسة

ت	الأنواع التجارية	الاختيار ضمن العينة	المساهمة النسبية ضمن العينة(%)
١	السلع الغذائية والمنزلية	١٤٥	٢٩
٢	الملابس الجاهزة	٢٨	٥.٦
٣	الأثاث والموبيليات	١١	٢.٢
٤	الأواني المنزلية	١	٠.٢
٥	أحذية	٢	٠.٤
٦	أقمشة	٧	١.٤
٧	صابون ومواد تجميل	١٤	٢.٨
٨	سجاد ومفروشات	٥	١
٩	سيراميك وصحيات	١٣	٢.٦
١٠	إنشائية وأصباغ	٢٢	٤.٤
١١	مواد كهربائية للتاسيسات	١٥	٣
١٢	أجهزة كهربائية ومنزلية معمرة	١٠٤	٢٠.٨
١٣	فارغ (لم يملأ)	١٣٣	٢٦.٦
	المجموع	٥٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إستمارة الاستبانة.

ومن خلال الجدول (٥) يمكن تسجيل ملاحظة تتركز في قيام التجار بالاستيراد بشكل رئيس من دول تميزت بانخفاض تكاليف الصناعة فيها نسبة إلى دول أخرى أكثر تكلفة مثل الولايات المتحدة ، وذلك بسبب المنافسة الكبيرة لهذه السلع والتي يفضلها المستهلك لانخفاض أسعارها نسبة إلى أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة، إذ إن ما يتوفر حالياً في السوق العراقي من سلع آ سيوية الصنع تفي وتتناسب مع الطلب والقدرة الشرائية للمستهلك العراقي، إذ يمكن عد ذلك الدافع الاساسي في اعتماد التجار على المناشيء الصينية والمناشيء الآسيوية الاخرى دون المغامرة في استيراد السلع من دول اخرى يتمتع إنتاجها بميزات أكبر وجودة عالمية ولكن بأسعار مرتفعة نسبياً.

كما يتوضح من خلال الاستبانة الاحصائية الموزعة على العينة المختارة أن الغالبية العظمى من التجار يفضلون البقاء في نمط تجارتهم الحالية دون تغييرها ،إذ أشارت بيانات العينة إلى أن (٢٧٠) تاجراً يفضلون البقاء في نوع تجارتهم الحالية في حين أن (١٥٠) آخرين يفضلون العكس، أي تغيير نمط تجارتهم .

جدول رقم (٦)

استفتاء التجار حول تفضيل البقاء في أعمالهم التجارية الحالية أم لا

البيان	العدد	النسبة المئوية %
الإجابة بـ نعم	٢٧٠	٥٤
الإجابة بـ كلا	١٥٠	٣٠
الإجابة بـ فارغ	٨٠	١٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إستمارة الاستبانة.

من الجدول (٦) يتبين وبكل وضوح أن (٥٤%) من التجار يفضلون عدم تغيير واقع تجارتهم بسبب ارتفاع مستويات الايجار للمحال التجارية إذ لا يرغبون بتغيير واقع تجارتهم الحالية لا سيما تجار السلع الاستهلاكية والتي ي تم استهلاكها بشكل أسرع من المواد الاخرى كالسلع الكمالية.

ويتطلع (٣٠%) من التجار إلى التغيير، أما النسبة الباقية (١٦%) فتمثل الإجابات المهملة من قبل التجار الذين وزعت عليهم الاستمارات . ومن الجدير بالذكر أن

هناك تغيرات كثيرة طرأت على أنواع التجارة والمحال ا لتجارية بعد عام ٢٠٠٣ وهنا يجب ملاحظة أن ضمن النسبة المذكورة تجاراً لا يرغبون في التغيير، هم ربما ممن غيروا نمط تجارتهم قبل مدة معينة أي قبل إجراء هذا الاستبيان.

خامساً: الاستنتاجات والمقترحات :

أ- الاستنتاجات : وتتركز في الآتي :

١- يعاني السوق المحلي في البصرة من مشكلة الاغراق بالسلع الرديئة وتعدد مناشىء الاستيراد للسلع الموجودة لا سيما الصينية والايرانية بسبب عدم التزام التاجر الرئيسي بأستيراد السلع ذات الجودة المقبولة من المنشأ نفسه إذ يعاني تجار المفرد من هذه المشكلة .

٢-هناك تركز جغرافي كبير لحركة التجارة والمحال التجارية في منطقة العشار بنسبة (٤٤%) في حين أن النسبة الباقية تتوزع على (١٣) منطقة تجارية وبنسب متفاوتة بسبب عدم وجود توسع حضري وتجاري ضمن محافظة البصرة منذ عقود.

٣- إن استيراد السلع الاسيوية الصنع ذات التكاليف المنخفضة تثبت مستوى إنخفاض القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان في البصرة حيث لا يستطيع التجار بيع ما معروض من سلع عالية الجودة بالمقارنة مع السلع المنخفضة التكاليف التي تشكل منافساً قوياً على الرغم من انخفاض جودتها.

ختاما للاستنتاجات ان السلع الصينية والايرانية تحتل الاه مية النسبية الاكبر من حيث المتاجرة في السوق المحلية نسبة الى السلع المحلية والمناشىء الاخرى حيث تسيطر على تجارة السوق المحلي ، كما إن المواد الغذائية المستوردة والاجهزة المنزلية تشكل السلع الاكثر مبيعاً للمستهلك المحلي، وهنا يتم إثبات فرضية البحث.

ب- المقترحات : وتتمثل في النقاط الآتية :

١-ينبغي على السلطات المختصة معالجة مشكلة استيراد السلع الرديئة والتي تباع بأسعار السلع الجيدة المماثلة لها من المنشأ نفسه ولكن باختلاف الشركات المنتجة لهذه السلع.

٢- تقديم الدعم الى القطاع الزراعي لتشجيع المنتجين في سد جزء يسير من الحاجة المحلية من المواد الغذائية بأشكالها المختلفة في محاولة لتخفيض الاستيراد من هذه المواد والحد من المنافسة القوية التي يواجهها القطاع الزراعي المحلي من السلع الغذائية المستوردة من دول الجوار.

٣-ضرورة الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية ل تقليل إستيراداتها من الخارج فضلاً عن خلق حالة من التشابك القطاعي مع القطاع الزراعي المنتج للمواد الاولية الداخلة في هذه الصناعات بما يؤدي الى خلق قيمة مضافة للسلع المنتجة وخلق فرص العمل في هذه المشاريع.

٤- يجب أن تكون التوسعات المستقبلية في مجال المراكز ا لتجارية والتسويقية خارج منطقة العشار وذلك لتفادي مشكلة تركز حركة السوق في منطقة واحدة دون سواها من المناطق الأخرى في مدينة البصرة

استمارة استبانة خاصة بمسوحات التنمية الاقتصادية

ملاحظة : الاستمارة لأغراض البحث العلمي ولا تستعمل لأغراض رسمية :

ضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب مما يأتي :

١ -اسم التاجر : (ذكر الاسم اختياري) .....

٢ -صنف التاجر :

٣ -نوع التجارة :

٤ -المنطقة الجغرافية للعمل :

٥ -هل تمارس تجارة : التصدير : الاستيراد : كلاهما :

٦ -هل تمارس تجارة : الجملة : التجزئة (المفرد) :

٧ -في المواد التي تتاجر بها . ما أكثر المناشىء الاستيرادية :

دولة : بنسبة تقريبية :

ثم دولة : بنسبة تقريبية :

باقي الدول : بنسبة تقريبية:

٨ -ما أكثر أنواع البضائع رواجاً في المبيعات لأغلبية العائلات العراقية ؟ :

٩-هل يتم جلب البضائع الخاصة بتجارتك من مناشىء استيرادية بطريق :

البحر : البر : الجو :

١٠ -هل تشهد تجارة مواد البطاقة التموينية برأيك رواجاً على حساب المواد التجارية الأخرى في ميزانية العائلة البصرية ؟ :

١١ -هل تفضل الإبقاء على النوع الذي تتاجر به أم تفضل تغييره بين الحين والآخر. اذكر الأسباب :

١٢ -اذا كنت مصدراً . ما المواد التي تصدرها بشكل رئيس ؟ :

اذكر انواعها ؟